No. 3967 | الأحد | 27 رمضان 1442 هـ | 9 مايو 2021 م | السنة الرابعة عشرة | Alsabah Media | www.alsabahpress.com

ما بين نهايتي ديسمبر 2020 و أبريل 2021

«الشال»: عدد حسابات التداول النشطة بالبورصة انخفض - 10.4 في المئة

أوضح تقرير "الشال" الأسبوعي أن إقرار قانون الخطة الخمسية 2020/2025 ضمن أولويات الحكومة الحالية وإن كانت متأخرة لنحو السنة، وبرنامج الحكومة 2021/2022 و2024/2025 هو كتيب مصغر لمشروع الخطة المذكورة وذلك في حدود المنطق، لأن الاثنان وفق منظور "كويت جديدة" ورؤية 2035. وملخص ما تهدف الخطة الجديدة لتحقيقه هو اقتصاد متنوع مستدام، إدارة حكومية فاعلة، مكانة دولية متميزة، بنية تحتية متطورة، رعاية صحية عالية الجودة، بيئة معيشية مستدامة، ورأس مال بشري إبداعي، وتلك أهداف سبق تبنيها في كل الخطط السابقة.

في عام 2009، وفي ظروف مالية أفضل، وحالة من التوافق السياسي، وإن مؤقت، قدمت الحكومة قانون بخطة للتنمية للفترة 2009/2010 – 2013/2014، الأهداف نفس أهداف الخطة الحالية، وملخصها اقتصاد متنوع القيادة فيه للقطاع الخاص ومركز مالي وتجاري إقليمي متفوق، وخدمات صحية وتعليمية بمستويات عالمية، وبنى تحتية كفؤة، وقطاع عام فاعل ومتطور. وكما هو حال الخطة الحالية، كلها أهدافاً متوافقة مع منظور "كويت جديدة" ورؤية 2035، الفارق الجوهري، هو أن الخطة القديمة أقرت بإجماع غير مسبوق لأعضاء مجلس الأمة الحاضرون وعددهم 59 نائب، وأصبحت قانون ملزم. ورصد لتمويل الخطة نحو 37 مليار دينار كويتي أو نحو 129 مليار دولار أمريكي، وشملت الخطة تمويلاً بنحو 77 مليار دولار أمريكي لمدينة الحرير أو ما أسمته الخطة الجديدة بالمنطقة الاقتصادية الشمالية. ولتحقيق ذلك الهدف، شملت التفاصيل إنشاء ميناء للحاويات وشبكة سكة حديدية ومترو أنفاق، خلاصة الهدف هو تحويل الكويت إلى مركز إقليمي للأعمال.

لا يحتاج الأمر إلى اختصاص للخلوص إلى ما آلت إليه أهداف الخطة القديمة بعد أكثر من عقد من الزمن، فالاقتصاد أكثر اعتماداً على خام النفط، والقطاع العام تردى في أداءه وانتاجيته بينما ارتفعت تكلفته بشكل حاد، والقطاع الخاص أقل مساهمة وفاعلية، والتعليم أسوأ ومثله الخدمات الصحية، والفساد تحول إلى جائحة طالت الصين وماليزيا وأمريكا ولم تدخر جزر القمر. والأوضاع المالية والاقتصادية أسوأ ولم تعد تسمح بوقت للتجربة والخطأ، والأوضاع السياسية مشلولة، ومقابل إقرار نيابي بإجماع الحضور للخطة القديمة، لم يلتئم مجلس الأمة بشكل طبيعي منذ أكثر من خمسة شهور.

لم يكن هناك عيب في أهداف الخطة القديمة المقرة بقانون ملزم، وليس هناك عيب في أهداف مشروع الخطة الجديدة، العيب دائماً هو في غياب القدرة والوعي وربما الرغبة لدى الشق التنفيذي لتلك الأهداف. وفي آخر تجارب السلطة التنفيذية، كانت فضيحة كشوف مكافأة الصفوف الأمامية، ففي ظل ظروف شحة شديدة في السيولة، وحكومة تحت المجهر يفترض فيها التمحيص في كل قرار قبل إصداره، تفشل فشلاً ذريعاً في قرار بهذه البساطة، وليس من المنطق افتراض قدرتها على تنفيذ أهداف الخطة الجديدة.

ليس في الأمر خصومة لأحد، وكلنا بتنا نعرف مصير الخطة الأولى، وإن أنيطت مقدرات البلد لنفس الإدارة، والمقصود هنا النهج وليس الأشخاص، فبعد خمس سنوات من الآن، سوف تحصد الكويت وضعاً لا يمكن إصلاحه.

الأوضاع السياسية مشلولة والمالية والاقتصادية أسوأ ولم تعد تسمح بوقت للتجربة والخطأ

بورصة الكويت أكبر الرابحين في شهر أبريل بمكاسب لمؤشرها العام 5.8 في المئة

خصائص التداول في البورصة

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها "حجم التداول للسوق الرسمي وفقاً لجنسية وفئة المتداولين" للفترة من 01/01/2021 إلى 30/04/2021، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين ونصيبهم إلى ارتفاع، إذ استحوذوا على 44.17 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (37.8 % للثلث الأول 2020) و44.15 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (39.1 % للثلث الأول 2020). وقد باع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 1.623 مليار دينار كويتي، بينما اشتروا أسهماً بقيمة 1.622 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم بيعاً وبنحو 567 ألف دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات، ونصيبه إلى انخفاض، فقد استحوذ على 26.8 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (29.3 % للفترة نفسها 2020) و26.1 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (29.8 % للفترة نفسها 2020). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 983.465 مليون دينار كويتي في حين اشترى أسهماً بقيمة 958.079 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر بيعاً وبنحو 25.386 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ) ونصيبه إلى انخفاض، فقد استحوذ على 25.3 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (26.1 % للفترة نفسها 2020) و24.9 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (25.2 % للفترة نفسها 2020). وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 930.899 مليون دينار كويتي في حين باع أسهماً بقيمة 914.033 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر شراءً وبنحو 16.866 مليون دينار كويتي. وآخر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع صناديق الاستثمار ونصيبه إلى انخفاض، فقد استحوذ على 4.4 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (5 % للفترة نفسها 2020) و4.2 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (7.7 % للفترة نفسها 2020). وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 163.260 مليون دينار كويتي في حين باع أسهماً بقيمة 154.172 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته شراءً وبنحو 9.087 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ اشتروا أسهماً بقيمة 3.087 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 84 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (76.9 % للفترة نفسها 2020)، في حين باعوا أسهماً بقيمة 3.062 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 83.3 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (75.6 % للفترة نفسها 2020)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر شراءً بنحو 25.547 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 13.6 % (17.4 % للفترة نفسها 2020) واشتروا ما قيمته 499.782 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُباعة نحو 488.685 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 13.3 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (19.5 % للفترة نفسها 2020)، ليبلغ صافي تداولاتهم شراءً بنحو 11.097 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة نحو 3.4 % (4.9 % للفترة نفسها 2020) أي ما قيمته 124.267 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المشتراة نحو 2.4 % (5.8 % للفترة نفسها 2020) أي ما قيمته 87.622 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون بيعاً وبنحو 36.644 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 83.7 % للكويتيين، 13.4 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى و2.9 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 76.2 % للكويتيين، 18.4 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى و5.3 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها من عام 2020. أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي مع ميل إلى ارتفاع نصيب المستثمر المحلي خلافاً لإتجاهات العام الفائت، ومازال إقبال المستثمرون الآخرون من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس، ولازالت غلبة التداول فيها للأفراد.

وانخفض عدد حسابات التداول النشطة بنحو 10.4– % ما بين نهاية ديسمبر 2020 ونهاية ابريل 2021، وكذلك انخفضت بنسبة 9.1– % ما بين نهاية ديسمبر 2019 ونهاية ابريل 2020. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية ابريل 2021 نحو 22،393 حساباً أي ما نسبته 5.5 % من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 20،850 حساباً في نهاية مارس 2021 أي ما نسبته 5.1 % من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، أي بارتفاع بنحو 7.4 % خلال ابريل 2021.

الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة– أبريل 2021

استمر الأداء الإيجابي في شهر أبريل لغالبية الأسواق المنتقاة، حيث حقق خلاله 12 سوقاً مكاسب بينما حقق سوقان خسائر مقارنة مع أداء شهر مارس، وجميع الأسواق الخليجية حققت مكاسب مع نهاية أبريل مقارنة مع نهاية مارس. وبانتهاء شهر أبريل، انتهى الثلث الأول من العام الجاري بحصيلة إيجابية أيضاً، حيث حقق خلاله 12 سوقاً مكاسب مقارنة أيضاً بمستويات مؤشراتهم في نهاية العام الفائت، بينما حقق سوقان خسائر مع انتهاء الثلث الأول 2021.

أكبر الرابحين في شهر أبريل كانت بورصة الكويت بمكاسب لمؤشرها العام بحدود 5.8 %، لترتفع مكاسبه منذ بداية العام إلى نحو 10.2 %، أي سادس أكبر الرابحين عند مقارنة مكاسب كل الثلث الأول مع مستويات نهاية العام الفائت. ثاني أكبر الرابحين خلال أبريل كان السوق السعودي بنحو 5.2 %، ليصبح أكبر الرابحين منذ بداية العام بنحو 19.9 %. تلاهما في الارتفاع بورصة قطر بنحو 4.9 %، لتصبح جملة مكاسبها منذ بداية العام بنحو 4.6 %. ويلحقهم في مكاسب أبريل السوق البريطاني بنحو 3.8 %، ومن ثم السوق الفرنسي بنحو 3.3 % والأمريكي بنحو 2.7 %. وكان السوق الصيني أقل الرابحين خلال شهر أبريل بنحو 0.1 %، لتبلغ خسائره منذ بداية العام نحو 0.8– %.

الخاسر الأكبر في شهر أبريل كان السوق الهندي الذي فقد مؤشره نحو 1.5– %، هذه الخسائر أدت إلى تقليل مكاسبه منذ بداية العام إلى نحو 2.2 %، أي أقل الرابحين منذ بداية العام. ثاني أكبر الخاسرين كان السوق الياباني بخسائر بحدود 1.3– % في شهر واحد، لتنخفض مكاسبه إلى نحو 5 % مقارنة مع نهاية عام 2020.

كان أداء شهر أبريل في حدود توقعاتنا حول أفضلية الأداء لأسواق إقليم الخليج، فالأسواق السبعة حققت مكاسب خلال أبريل. وتصدر الأداء الموجب للشهر كلاً من بورصة الكويت والسوق السعودي، كما تصدر مكاسب أسواق العينة منذ بداية العام حتى نهاية أبريل سوقان خليجيان هما السوق السعودي وسوق أبوظبي. ونتوقع لأداء شهر مايو أن يسير في نفس الاتجاه أي أن تحقق معظم أسواق الخليج أداءً موجباً، وضمنها أسواق رئيسية تحت المراجعة من قبل مؤشرات عالمية، ومن المتوقع أن تحظى بنتائج إيجابية.

بنك بوبيان يحقق 12.3 مليون دينار أرباحا صافية خلال نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي

بيان	2021/03/31 (ألف دينار كويتي)	2020/03/31 (ألف دينار كويتي)	التغير	
			قيمة	%
مجموع الأصول	6,771,533	6,238,487	533,046	%8.5
مجموع المطلوبات	6,126,589	5,580,834	547,755	%9.8
[illegible]	644,944	657,711	12,767-	%1.9-
مجموع إيرادات التشغيلية	45,116	41,363	3,753	%9.1
مجموع المصروفات التشغيلية	20,289	18,847	1,442	%7.7
المخصصات	11,957	11,464	493	%4.3
الضرائب	513	712	199-	%27.9-
صافي الربح	12,337	10,340	1,997	%19.3
نسب الربحية				
** العائد على معدل الأصول	%0.72	%0.70		
** العائد على معدل حقوق الملكية المتوسط بعد طرح البنك	%8.4	%7.3		
** العائد على معدل رأس المال	%14.3	%14.3		
ربحية السهم للبنك (فلس)	3.87	3.22	0.75	%23.3
(فلس) سعر السهم (فلس)	93	93	94	%18.4
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	38.1	39.7		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	2.8	2.2		

المؤشرات المالية الفصلية لبنك بوبيان

	2021/03/31	2020/03/31	التغير	
			%	قيمة
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
قطاع البنوك	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
قطاع الخدمات	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
قطاع التأمين	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
قطاع العقار	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
قطاع الأغذية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
قطاع الخدمات المالية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
قطاع الاتصالات	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

جدول مؤشر الشال لـ 31 شركة مدرجة في البورصة

قبل مؤشرات عالمية، ومن المتوقع أن تحظى بنتائج إيجابية.

نتائج بنك بوبيان – الربع الأول 2021

أعلن بنك بوبيان نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 12.3 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 2 مليون دينار كويتي ونسبته 19.5 % مقارنة بنحو 10.3 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2020. ويعود السبب في ارتفاع الأرباح الصافية إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 3.7 مليون دينار كويتي أو بنحو 9.1 %، وصولاً إلى 45.1 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 41.4 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2020. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات التمويل بنحو 6.6 مليون دينار كويتي أو بنسبة 20.5 %، وصولاً إلى نحو 38.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 32.2 مليون دينار كويتي. بينما انخفض بند صافي إيرادات الاستثمار بنحو 1.6 مليون دينار كويتي وبنسبة 50.9 %، وصولاً إلى نحو 1.5 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 3.1 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية وبنحو 1.44 مليون دينار كويتي أو بنحو 7.7 %، وصولاً إلى نحو 20.29 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 18.85 مليون دينار كويتي في الفترة ذاتها من عام 2020، وقد شمل هذا الارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية عدا بند مصروفات عمومية وإدارية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 45 %، بعد أن كانت عند نحو 45.6 %. وارتفع مخصص انخفاض القيمة بنحو 493 ألف دينار كويتي أو بنحو 4.3 %، وصولاً إلى نحو 12 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 11.5 مليون دينار كويتي. وبلغ هامش صافي الربح نحو 27.4 % من جملة إيرادات التشغيل، مقارنة بنحو 25 % خلال الفترة المماثلة من عام 2020.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الأصول قد سجل ارتفاعاً بلغ قدره 334.4 مليون دينار كويتي ونسبته 5.2 %، ليصل إلى نحو 6.772 مليار دينار كويتي مقابل نحو 6.437 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2020. في حين بلغ ارتفاع إجمالي الأصول نحو 533 مليون دينار كويتي ونسبته 8.5 %، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2020 حين بلغ 6.238 مليار دينار كويتي. وارتفع بند تمويلات إسلامية للعملاء بما قيمته 113.5 مليون دينار كويتي أي بما نسبته 2.4 %، وصولاً إلى نحو 4.937 مليار دينار كويتي (72.9 % من إجمالي الأصول) مقارنة بنحو 4.823 مليار دينار كويتي (74.9 % من إجمالي الأصول) في نهاية عام 2020، وارتفع بنحو 7.9 % أي نحو 360 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من العام 2020 حين بلغ نحو 4.577 مليار دينار كويتي (73.4 % من إجمالي الأصول). وبلغت نسبة تمويلات إسلامية للعملاء إلى إجمالي حسابات المودعين نحو 86.4 % مقارنة بنحو 87.2 %. وارتفع أيضاً، بند النقد والأرصدة لدى البنوك بنحو 4.7 مليون دينار كويتي أو بنحو 1.7 %، وصولاً إلى 291.5 مليون دينار كويتي (4.3 % من إجمالي الأصول) مقارنة بنحو 286.7 مليون دينار كويتي (4.5 % من إجمالي الأصول) في نهاية عام 2020، وكذلك ارتفع بنحو 55.1 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 23.3 %، عندما بلغ نحو 236.5 مليون دينار كويتي (3.8 % من إجمالي الأصول) مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 318.2 مليون دينار كويتي أو بنسبة 5.5 %، لتصل إلى نحو 6.129 مليار دينار كويتي بعد أن كانت عند نحو 5.810 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2020. وعند المقارنة مع إجمالي المطلوبات في الفترة نفسها من العام السابق، سنجد ارتفاعاً بنحو 547.7 مليون دينار كويتي أو بنسبة 9.8 % حين بلغت آنذاك نحو 5.581 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الأصول نحو 90.5 % مقابل 89.5 % لنفس الفترة من العام السابق.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن مؤشرات ربحية البنك كلها قد سجلت ارتفاعاً مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2020. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 9.6 % مقارنة بنحو 7.3 %. وحقق العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ارتفاعاً أيضاً، حين بلغ نحو 16.3 % بعد أن كان عند 14.3 %. وسجل مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) ارتفاعاً طفيفاً حين بلغ نحو 0.75 %، قياساً بنحو 0.72 %. وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 3.97 فلساً مقابل نحو 3.22 فلساً. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ الربحية (P/E) إلى نحو 38.1 ضعف مقابل 39.7 ضعف (أي تحسن)، وذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد بنسبة 23.3 % مقابل ارتفاع نسبي أقل لسعر السهم السوقي وبنحو 18.4 %، مقارنة مع مستواهما في 31 مارس 2020. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 2.8 مرة مقارنة بنحو 2.2 مرة.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً حيث ارتفع مؤشر قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 548.0 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 12.0 نقطة ونسبته 2.2 % عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل مرتفعاً بنحو 60.2 نقطة أي ما يعادل 12.3 % عن إقفال نهاية عام 2020.